

بالإنفوجراف في عيد الفلاح المصري السنوي الـ ٧٠ ٨ سنوات من الدعم والتمكين الفلاح المصري شريك الدولة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي



عززت الدولة المصرية من استراتيجيات دعم الفلاح والتي بدأتها خلال السنوات الماضية، لاسيما في ظل التغيرات التي شهدها العالم وتأثر سلاسل الإمداد والتوريد، وازدياد الحاجة لتأمين واستدامة الإنتاج الزراعي محلياً بما يضمن الحفاظ على الأمن الغذائي، حيث أسرعت الدولة نحو التوسع في التعاقدات مع المزارعين بما يساهم في تعظيم المردود على الفلاح من ناحية وتأمين المحاصيل الاستراتيجية من ناحية أخرى، فضلاً عن توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، إلى جانب تقديم المزيد من الدعم المالي، وكذلك التحول نحو ميكنة الخدمات المقدمة للفلاحين، بما يضمن تحسين جودة حياتهم والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم، وتذليل كافة العقبات أمامهم، ومواجهة التحديات الحالية التي فرضتها الأزمات العالمية.

وفي هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً تضمن إنفوجرافات تسلط الضوء على سنوات الدعم والتمكين الثمانية للفلاح المصري، ودوره كشريك للدولة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي، وذلك بمناسبة الاحتفال بعيد الفلاح المصري السنوي الـ ٧٠.

وأبرز التقرير جهود الدولة لدعم الفلاح خلال الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث تم التوسع في تطبيق الزراعة التعاقدية لضمان تحقيق ربح للمزارعين وسط الأزمات العالمية، حيث تم إصدار أسعار مستقبلية متفق عليها للمحاصيل الزراعية الداخلة في المنظومة بما يساهم في زيادة الصادرات الزراعية والتسويق للمزارع.

كما أوضح التقرير أن الزراعة التعاقدية توفر للمزارع سعر ضمان حتى إذا انخفض السعر وقت الاستلام عن سعر الضمان المتفق عليه، مشيراً إلى أنه سيحصل عليه كاملاً، كما تضمن له أعلى سعر إذا ارتفع السعر عالمياً أو في السوق المحلية، مبيناً أنه تم تفعيلها لأول مرة لمحاصيل فول الصويا وعباد الشمس والقطن وحالياً الذرة مع التوسع في باقي المحاصيل.

ولفت التقرير إلى أنه تم الاتفاق على بدء الزراعة التعاقدية للذرة بحد أدنى سعر ضمان ٦٠٠٠ جنيه للطن على أن يكون البيع بأعلى الأسعار وقت حصاد المحصول، في حين بلغ سعر الضمان لفول الصويا ٨٠٠٠ جنيه ارتفاعاً من ٥ آلاف جنيه، وإذا ارتفع سعره العالمي إلى ١٤ ألفاً سيتم دفعها، هذا فضلاً عن رفع أسعار عباد الشمس من ٥٥٠٠ جنيه إلى ٨٥٠٠ جنيه كسعر استرشادي.

ووفقاً للتقرير أيضاً، يبلغ سعر القمح ١٠٠٠ جنيه كسعر استرشادي للإردب للموسم المقبل "توريدات عام ٢٠٢٣"، مقارنة بـ ٨٢٠ جنيهاً للموسم الماضي، إلى جانب ٦٠٠٠ جنيه سعر القطن من القطن عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٢١٠٠ جنيه عام ٢٠٢٠.

وتشمل جهود الدولة لدعم الفلاح خلال الأزمة الروسية الأوكرانية وفقاً للتقرير أيضاً، صدور توجيه رئاسي بمنح حافز توريد إضافي لسعر إردب القمح المحلي للموسم الزراعي ٢٠٢٢ لتشجيع المزارعين على توريد أكبر كمية ممكنة، فضلاً عن موافقة مجلس الوزراء على صرف ٦٥ جنيهاً لكل إردب كحافز استثنائي للتوريد والنقل ليضاف إلى أسعار التوريد المحددة سلفاً.

وجاء في التقرير أن الدولة قدمت حوافز إضافية لتشجيع المزارعين على توريد القمح لموسم ٢٠٢٢، حيث تم إلزام جميع المنتجين بتسليم ١٢ إردباً من محصول القمح لجهات التسويق عن كل فدان كحد أدنى، علماً بأن المزارع الذي يورد ١٢ إردب قمح يحصل على ١٠ كيلو ردة خشنة بسعر ٣,٨ جنيه للكيلو، في حين سعره في السوق الحر ٤,٥ جنيه.

وتتضمن الحوافز الإضافية كذلك، حصول من يورد أكثر من الكمية المحددة للفدان بـ ١٢ إردباً على ٢٠ كيلو ردة خشنة، إلى جانب تحديد وزن الإردب من القمح بـ ١٥٠ كيلو فقط بدلاً من ١٥٥ كيلو، مما يوفر ٥ كيلو جرامات قمح في كل إردب لمصلحة الفلاح.

وأظهر التقرير جهود تنظيم عملية التوريد وزيادة عدد نقاط استلام الأقماع، حيث تم إضافة ٤٥ نقطة لاستلام القمح عام ٢٠٢٢ ليصل الإجمالي إلى ٤٥٠ نقطة، فضلاً عن الإعلان مبكراً عن سعر توريد القمح قبل الزراعة لأول مرة، وأن تتم عمليات الدفع النقدي للمزارعين بشكل فوري أو خلال ٤٨ ساعة، إلى جانب 1000 جنيه سعر استرشادي لإردب القمح الموسم المقبل تنفيذاً للزراعة التعاقدية على الطبيعة.

وكشف التقرير أن هذا الدعم ساهم في تغطية تكلفة الزراعة، وشجع المزارعين على التوسع في زراعة القمح.

وفي سياق متصل، استعرض التقرير جهود الدولة لمواجهة تحديات زراعة القمح وتخزينه، حيث يتم تسوية الأرض بالليزر والحرث بالميكنة الزراعية، وتوفير التقاوي بكافة الأصناف والأسمدة والمبيدات والإرشاد الزراعي، إلى جانب التوسع في توفير التقاوي من خلال استنباط وهجن أصناف من القمح، حيث تم استنباط وتسجيل ٥ أصناف جديدة لتصل بإنتاجية الفدان إلى أكثر من ٢٠ إردباً.

وعلى صعيد متصل، تشمل الجهود أيضاً التوسع في إنشاء الحقول الإرشادية، حيث يوجد أكثر من ٢١ ألف حقل إرشادي في المناطق الأكثر زراعة للقمح وهي منصة مهمة لتوعية الفلاح، فضلاً عن إطلاق الحملات القومية التي تستهدف نقل فكر الحقول الإرشادية للمزارعين.

يأتي هذا في حين بلغت مساحة القمح المزروعة ٣,٦٥ مليون فدان في ٢٠٢٢، مقابل ٣,٤ مليون فدان في ٢٠١٤، بنسبة زيادة ٧,٤%، وبشأن تخزين القمح، أشار التقرير إلى أن عدد الصوامع بلغ ٧٤ صومعة في ٢٠٢٢، مقابل ٤٠ صومعة عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة ٨٥%، فضلاً عن زيادة السعة التخزينية للقمح بنسبة ١٨٣,٣%، حيث بلغت ٣,٤ مليون طن عام ٢٠٢٢، مقابل ١,٢ مليون طن عام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بتطوير الشون، فوفقاً للتقرير، تم تحويل ١٠٥ شون ترابية لهناجر مطورة بإجمالي طاقة تخزينية ٢١١,٥ ألف طن، كما جار تنفيذ ٧ مستودعات استراتيجية، بهدف زيادة المخزون السلعي ووصوله إلى ما بين ٨ لـ ٩ أشهر بدلاً من ٤ لـ ٦ أشهر.

واستعرض التقرير جهود الدولة لدعم مزارعي القطن، حيث تم استنباط وتسجيل ٣ أصناف جديدة من القطن، وجر تسجيل صنف جيزة ٩٨، لتصل الإنتاجية من ٨ إلى ١٠ قنطار للفدان، فيما وصلت مساحة القطن المنزرعة ٣٧٠ ألف فدان عام ٢٠٢٢، مقابل ٩٠ ألف فدان عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة ٣١١,١%.

وذكر التقرير أن سعر قنطار القطن بلغ ٦٠٠٠ جنيه عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٨٠٠ جنيه عام ٢٠١٤ وذلك بعد اتباع سياسة المزادات كآلية للتسويق مما يضمن للفلاح أعلى سعر.

وورد في التقرير أنه تم تدشين المنظومة الجديدة لاستلام وتجارة القطن، حيث تعتمد على استلام الأقطان مباشرة من المزارعين، وإجراء مزادات عليها بما يضمن سعراً ملائماً للمزارعين، كما تم تعميمها على مستوى الجمهورية في موسم ٢٠٢١، وتضم ١٩٣ مركز تجميع أقطان في ١٤ محافظة بالوجهين البحري والقبلي.

وألمح التقرير إلى نجاح تجربة زراعة القطن قصير التيلة بمنطقة شرق العوينات خلال عام ٢٠٢١ في تقليل فاتورة الواردات وتوفير مستلزمات الإنتاج محلياً.

أما فيما يخص دعم مزارعي البنجر، أوضح التقرير أنه تم إضافة ٢٥٠ ألف فدان مساحات منزرعة من البنجر خلال الخمس سنوات الأخيرة لتبلغ المساحة الحالية ما يزيد عن ٦١٠ ألف فدان، فضلاً عن تطوير وتأهيل وزيادة للسعات الاستيعابية لشركة الدلتا للسكر لتزيد من ١٤ ألف طن بنجر يومياً إلى ٢١ ألف طن بنجر يومياً لتنتج نحو ٣٢٠٠ طن سكر يومياً.

وفي سياق متصل، ورد في التقرير أنه تم توقيع بروتوكول تعاون بين شركة الفيوم لصناعة السكر والبنك الزراعي المصري لدعم مزارعي البنجر للمساهمة في زيادة المساحة المنزرعة، على أن يتم صرف ١٠ آلاف جنيه سلفة للزراعات التقليدية، فضلاً عن صرف ١٢,٥ ألف جنيه سلفة للزراعات بنظام الري الحديث.

ورصد التقرير أبرز الحوافز المقدمة للمزارعين، حيث تتضمن صرف ٧٥ جنيهاً للطن علاوة استثنائية أقرتها الدولة، و ١٢٥ جنيهاً علاوة استثنائية إضافية للطن، بالإضافة إلى صرف ١٨٠ جنيهاً للطن علاوة تكبير للتوريد، بجانب صرف ١١ جنيهاً للطن علاوة نظافة، فضلاً عن قبول محصول البنجر من المزارعين بنسبة شوائب تصل إلى ٨%.

وإلى جانب ما سبق، تشمل الحوافز كذلك، صرف ٣٠٠ جنيه للفدان مقابل خدمة أرض، ونقل المحصول مجاناً من المزارعين المتعاقدين إلى المصنع، بالإضافة إلى توفير الزراعة الآلية مجاناً للمزارعين الراغبين بما يعادل حوالي ٢٢٠ جنيهاً لكل فدان.

وأيضاً، تم صرف ٤٠ جنيهاً لطن البنجر حافز جودة عند زيادة نسبة السكر عن ١٦%، إلى جانب صرف التقاوي مجاناً للعروة المبكرة ودعم ٧٥% لباقي العروات، وصرف رشة سماد مخصب مجاناً، كما تم تقديم دعم مبيدات مقاومة خنفساء البنجر.

وإلى جانب ما سبق، تطرق التقرير لجهود الدولة لتوفير منظومة حديثة ومتطورة للزراعة والري، ومن بينها المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع بتكلفة مستهدفة ٨٠ مليار جنيه لتأهيل وتبطين ٢٠ ألف كم من الترع، فضلاً عن الانتهاء من تنفيذ ترع بأطوال ٥٨٢٥ كم، علماً بأن تأهيل كيلو متر واحد من الترع يوفر ٦٠٠ فرصة عمل يومية، إلى جانب الانتهاء من تنفيذ ٢١٥٥ كم من مشروع تأهيل المساقى.

وفي ذات السياق، تشمل تحديث منظومة الري الحقلي، وفقاً للتقرير في المرحلة الأولى الانتهاء من تحديث نظم الري بـ ١,٠٢ مليون فدان من الأراضي الجديدة بنهاية يونيو ٢٠٢١، كما جار تحديث منظومة الري بـ ٣,٧ مليون فدان من الأراضي القديمة بها في المرحلة الثانية وتنتهي في يونيو ٢٠٢٤.

وذكر التقرير العوائد المتوقعة بعد الانتهاء من تنفيذ المشروعات، حيث يستهدف توفير ٥ مليارات متر ٣ من المياه، والتي ستساهم في استصلاح نحو مليون فدان، فضلاً عن رفع كفاءة نقل وتوصيل المياه لـ ٧,٨ مليون فدان بالوادي والدلتا، كما أنه من المتوقع رفع كافة التعدادات من مساحة ٥ آلاف فدان من جسور الترع والاستفادة منها للتأجير بنظام مقابل الانتفاع.

وبالنسبة لجهود إتاحة التمويل وتوفير التقاوي، أظهر التقرير أن تمويل المحاصيل الاستراتيجية، بلغ أكثر من ٦ مليارات جنيه سنوياً بفائدة ميسرة ٥%، إلى جانب تحمل الدولة دعم بقيمة ٧%، بما يعادل أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه سنوياً، في حين بلغ عدد المستفيدين نحو ٦٠٠ ألف مزارع وفلاح.

كما تشمل الجهود في هذا الصدد، تنفيذ مبادرتي تأجيل الأقساط المستحقة وإعفاء المتعثرين، والتي استفاد منها ٣٢٨ ألف مزارع، إلى جانب بلوغ إجمالي المديونية المؤجلة أقساطها والمعفى أصحابها ٨,٩ مليار جنيه، بينما بلغت المشروعات الممولة بالمنح والقروض بالتعاون مع شركاء التنمية، ٥٦ مشروعاً تنموياً زراعياً ممولاً من دول ومؤسسات خلال الـ ٣ سنوات الماضية بنحو ١٤,٤ مليار جنيه.

وتشمل جهود تحديث منظومة التقاوي، توفير تقاوي عالية الإنتاجية وتقديمها للفلاح بأسعار مناسبة، واستنباط وإنتاج أصناف جديدة من المحاصيل الاستراتيجية ذات فترة زراعة قصيرة وتوفر المياه وتقاوم الملوحة والتغيرات المناخية، هذا وتبلغ التغطية الحالية للتقاوي المعتمدة، ١٠٠% لأفدنة الذرة، و ٧١% لأفدنة القمح.

وتناول التقرير الحديث عن جهود تلبية احتياجات المزارعين من الأسمدة، مستعرضاً أبرز مشروعات إنتاج الأسمدة، ومن بينها مجمع الأسمدة الفوسفاتية والمركبة بالعين السخنة والذي يعد الأكبر في الشرق الأوسط، وذلك بتكلفة إجمالية وصلت إلى ١٦ مليار جنيه، ويعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لمطالب المشروعات الزراعية من الأسمدة الفوسفاتية والمركبة.

وأضاف التقرير أن من أبرز مشروعات إنتاج الأسمدة، مصنع " كيما ٢"، بطاقة إنتاجية ١٢٠٠ طن / يوم من الأمونيا، و١٥٧٥ طن / يوم من اليوريا المحببة، وتصل تكلفة تطويره ١١,٦ مليار جنيه.

واستعرض التقرير الإجراءات التيسيرية المقدمة للفلاح لحصوله على الأسمدة، حيث تتضمن إلزام شركات الأسمدة الأزوتية بتوريد نسبة الـ ٥٥ % المدعومة من إنتاجها للجهات المسوقة للأسمدة، والتي تلبي احتياجات المزارعين بسعر يصل إلى ٤٥٠٠ جنيه للطن.

وأيضاً تشمل الإجراءات التيسيرية، إلزام الشركات بضخ نسبة الـ ١٠% من إنتاجها للبيع بالسعر الحر في السوق المحلي، لتلبية احتياجات الشركات والمزارع الكبرى ذات المساحات الكبيرة، فضلاً عن عدم السماح بالتصدير لشركات الأسمدة إلا بموجب خطاب من وزارة الزراعة لمصلحة الجمارك المصرية يفيد إلزامها بتوريد الحصة المقررة المدعومة.

كما تم إنشاء غرفة عمليات دائمة لمتابعة حركة الأسمدة، وتوريد الشركات، واستلام الجمعيات للحصص وفقاً لبرامج الشحن المحددة بما يضمن وصول الأسمدة للمزارعين، علاوة على صرف مقررات الأسمدة عبر منظومة كارت الفلاح والتأكيد على إتمام عملية الصرف على أكمل وجه مع مراعاة المقررات السmadية الموصى بها ، فضلاً عن تنفيذ برنامج مطبقي المبيدات لرفع قدرات المزارعين من خلال توفير المعلومة الكاملة عن المبيدات واستخداماتها وكيفية شرائها والتفاصيل الفنية الأخرى.

وسلط التقرير الضوء على جهود دعم الإنتاج الحيواني، ففيما يتعلق بتحسين الوراثة للإنتاج الحيواني، تم إنشاء أكثر من ١٦٠٠ نقطة تلقيح اصطناعي بالوحدات البيطرية في القرى بالمحافظات المختلفة، كما تم تحسين السلالات في أكثر من مليون رأس ماشية.

واستكمالاً لجهود التحسين الوراثة للإنتاج الحيواني أيضاً، فوفقاً للتقرير تم تنفيذ ١٢٧٢ قافلة بيطرية مجانية قدمت الكشف والعلاج لأكثر من ٧٥٢ ألف رأس ماشية و٥٣٥,٥ ألف من الطيور، علاوة على توفير ١٠ مليارات جنيه قروض ميسرة لتوفير سلالات محسنة صدق عليها رئيس الجمهورية لدعم محاور تنمية الثروة الحيوانية.

وتشمل الجهود كذلك كما ذكر التقرير، مشروع إحياء البتلو، حيث يستفيد من المشروع نحو ٤١ ألف مستفيد لتربية وتسمين أكثر من ٤٦٢ ألف رأس ماشية، بحجم تمويل وصل أكثر من ٧ مليارات جنيه، لافتاً إلى مزايا المشروع حيث يوفر فرص عمل لأبناء صغار المزارعين والسيدات والشباب في الريف، فضلاً عن رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة للريف، وتقليل الفجوة الاستيرادية من اللحوم الحمراء.

وإلى جانب ما سبق فمن المستهدف تطوير ٨٢٦ مركزاً لتجميع الألبان، حيث تم تطوير ٢٧١ مركزاً منهم حتى الآن، منها ٤٦ مركزاً ضمن مبادرة حياة كريمة، بينما تبلغ تكاليف إصدار شهادة الاعتماد الدولي (HACCP) ٥٠ ألف جنيه، وتحملها الدولة تدعياً للمربي الصغير وفتحاً لأفاق التصدير، علاوة على إنتاج ٦ مليون طن ألبان في إطار مشروع تطوير مراكز الألبان.

وأظهر التقرير جهود الدولة للتحويل الرقمي لخدمة الفلاح، ومن بينها الانتهاء من إطلاق كارت الفلاح في جميع محافظات مصر، فضلاً عن بناء قواعد بيانات إلكترونية للإنتاج الزراعي، بما يجعل الجمعيات الزراعية بمثابة بنك متنقل، إلى جانب بلوغ إجمالي الحيازات المسجلة على المنظومة ٤,٦ ملايين حيازة.

وأشار التقرير إلى أنه تم طباعة ٣,٥ ملايين كارت فلاح، من بينهم ٢,١ مليون كارت مزود بخاصية ميزة، كما تم تدريب ٨١٠٠ من العاملين بالجمعيات على استعمال التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أفضل استفادة ممكنة من كارت الفلاح.

ووفقاً للتقرير كذلك، تم تدشين منصة Agrimisr والتي تعد أول منصة زراعية إلكترونية ضمن الشبكة الزراعية الرقمية المصرية، والتي توفر خدمات الدعم والتمويل والتجارة والبحوث والإمدادات المقدمة للقطاع الزراعي، وتعد المنصة همزة وصل بين المزارع وجميع أطراف القطاع من موردين وجمعيات زراعية وهيئات داعمة ومؤسسات تمويل، ومسجل بها ١٥٠ شركة و٧٠ جمعية.

يأتي هذا بينما، تم ميكنة ٢٠ خدمة زراعية وجر ربطها حالياً مع بوابة مصر الرقمية تمهيداً لإطلاقها، في حين تم تزويد ٥٧٠٠ جمعية زراعية بأجهزة التابلت وPOS، علاوة على إنشاء تطبيق لحصر المساحات المنزرعة لبعض المحاصيل الاستراتيجية عن طريق تحليل صور الأقمار الصناعية بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، كما تم تفعيل تطبيق هدهد صديق الفلاح نهاية سبتمبر ٢٠٢١، ليصل عدد المستفيدين منه خلال العام الأول بنحو مليون مستفيد.

ورصد التقرير جهود فتح الأسواق أمام الصادرات الزراعية، حيث يتم تصدير ٣٥٠ منتجاً زراعياً إلى ١٦٠ سوقاً، فيما بلغت الصادرات الزراعية ٥,٦ مليون طن عام ٢٠٢١، مقابل ٤,٣ مليون طن عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة ٣٠,٢%.

وفي هذا السياق، أضاف التقرير أنه يتم الاعتماد على الشحن الجوي في تصدير المنتجات الزراعية سريعة التلف للحفاظ على الحصة التصديرية لمصر بالدول الأوروبية، فضلاً عن رفع منظومة المراقبة بشكل كبير وحصول كل المعامل التابعة لوزارة الزراعة ومعامل فحص متبقيّة المبيدات على شهادات اعتماد دولية وشهادات الايزو لتصبح مرجعية لدول الاتحاد الأوروبي.

وتتضمن المشروعات التنموية في هذا الصدد، مشروع تعزيز القدرات التسويقية لصغار المزارعين (PRIME)، بتمويل ٧١ مليون دولار من قبل صندوق التنمية الزراعية "إيفاد"، حيث يهدف إلى رفع القدرات التسويقية لصغار المزارعين وربطهم بالسوق الخارجي والمصدرين، وزيادة دخل ٥٠٠ ألف مستفيد.

وتناول التقرير الحديث عن منظومة «التكويد» والتتبع لكل المزارع والمنشآت التصديرية، فبموجب قرار وزاري رقم ٣٨٦ لسنة ٢٠٢١ يتم العمل بالمنظومة لكافة الكيانات التصديرية الراغبة في تصدير إنتاجها من المحاصيل الزراعية التصديرية الهامة، حيث تتضمن المنظومة، "الشحنة التصديرية"، بداية من فحص التقاوي قبل دخولها مصر، وزراعتها، ورصد استخدامات المبيدات والأسمدة، وتتبع عملية الجمع والتعبئة والتغليف، ومدى مطابقتها لاشتراطات الدول المستوردة.

ورصد التقرير الرؤية الدولية لجهود دعم الدولة للفلاح، حيث ذكرت وزارة الزراعة الأمريكية أن مصر قدمت العديد من الحوافز للمزارعين على إثر الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على واردات القمح، وتمكنت بالفعل من تأمين إمداداتها ولم يلاحظ أى نقص فى المخازن المحلية أو الأسواق.

من جانبها، أكدت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أنه نظراً للاهتمام الذي أبدته الدولة المصرية تجاه الخدمات الزراعية الرقمية، شاركت الفاو بمبادرات تطوير وتوسيع استخدام التطبيقات التكنولوجية التي تيسر تدفق المعلومات والخدمات الإرشادية للمزارعين والمرأة الريفية، كما أن رقمنة الخدمات الزراعية تسهل الوصول إلى الأسواق وتزيد من فرص إقامة المشروعات.

وبدوره عبر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن فخره بالشراكة المثمرة للغاية مع مصر، مشيراً إلى أنها مثلت طيلة أربعة عقود نموذجاً من التعاون الناجح والهادف لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل عيش ملايين من سكان الريف، كما ساهمت في تعزيز قدرات صغار المزارعين وبناء المجتمعات الريفية.

أما مجموعة أكسفورد للأعمال، فقد ذكرت أن تقديم القروض الصغيرة للمزارعين من قبل الدولة المصرية يساعد في دعم نمو الأعمال والتشجيع على زيادة مشاركتهم في تنمية الاقتصاد، كما أشارت بلومبرج إلى أنه في ظل ارتفاع أسعار القمح العالمية، اتخذت مصر خطوات لزيادة إنتاجية القمح، كما قدمت حوافز إضافية للمزارعين لتوريد أكبر كمية ممكنة لمواجهة الأزمة الحالية.